

مَنْتَقَى مَا مَرَّ الْقُرْصَانَوِي

مع الأصحاب و التلاميذ



جولة مع الشيخ القرضاوي

د. منير شفيق

الدوحة - قطر - فندق الريدز كالتون

٢٩/٦ - ٢٨/٧/١٤٢٨ هـ - ١٤ - ١٦/٧/٢٠٠٧ م

كنت كتبت دراسة عن شيخنا العالم الفقيه الدكتور يوسف القرضاوي، تناولت نظرته إلى العلاقة بالحضارة الغربية.

وبالطبع مع تمهيد عام حول كيفية قراءتي للشيخ وإنجازاته في ميادين الفقه تأصيلاً وتجديداً واستجابة دقيقة لعدد كبير من التحديات المعاصرة.

فالشيخ القرضاوي من خلال برنامج "الشريعة والحياة" مساء كل يوم أحد في قناة الجزيرة التقته عشرات الملايين من العرب والمسلمين رجالاً ونساءً، شيوخاً وكهولاً وشباباً؛ فكان الأكثر تأثيراً في هؤلاء الملايين. وكان السر في ذلك استمساكه بالأصول وعدم محاولة لي "النص" المرجع الإسلامي: القرآن والسنة تحت دعوى "التجديد"، أو تحت الضغوط التي يتعرض لها العلماء والنخب من قبل هيمنة الحضارة الغربية على العالم، وهي هيمنة جارفة بسبب استنادها إلى هيمنة عسكرية واقتصادية وسياسية وعلمية تقنية وإعلامية وثقافية وأكاديمية.

هذه الهيمنة تولد التراجعات والهزائم الأخلاقية والقيمية والثقافية من جانب النخب في بلدان العالم الثالث ومن بينهما البلدان العربية والإسلامية، ولكي لا يعترف بهذه التراجعات أو الهزائم يجب أن تغلف بشعار "التجديد"؛ فما كتب عن "التجديد" بعمومية وبلا تحديد، والمقولات التي سوّغ بها أكثر مما كتب في أي موضوع آخر.

أما من جهة أخرى دعك من النخب التي ناصبت الهيمنة العسكرية والاقتصادية والسياسية التي مارسنها الرأسمالية العالمية أو دولها الكبرى. ولكنهم استسلموا كاملاً لما ولدته من قيم وأخلاقيات وأنماط حياتية تحت دعوى التحديث والحداثة والعصرانية والدخول في العصر؛ الأمر الذي زاد بدوره من الضغوط على العلماء والمفكرين الإسلاميين من أجل التراجع أمام هذه الحداثة التي ابتدعوها، ولم يأخذوا منها موقفاً نقدياً باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الرأسمالية العالمية ودولها الإمبريالية.

هؤلاء أيضاً كانوا من أشد الضاغطين تحت دعوى التجديد للتراجع عن الأصول الإسلامية. وذهب بعضهم إلى مناقشة النص الإسلامي من أجل الدفع بمناهج للتعاطي مع النص الإسلامي كما تعاطى الغرب عموماً مع النص الإنجيلي

والتوراتي إليهم، وذلك باعتبار معناه الظاهر، وما تدل عليه الجملة المفيدة أو الحادثة المنقولة غير ملزم، وليس المصدر الدال على المقصود.

فنحن أمام رموز يمكن لكل أن يفسرها بمعزل عن اللغة والمعنى المباشر؛ فعندما تقرأ مثلاً في الوصايا العشر "لا تزني" مثلاً فهذا لا يعني العلاقات الجنسية خارج الزواج الشرعي ولا يعني الخيانة الزوجية، وإنما يمكن أن تقرأ بأنها تعني العلاقات الجنسية الحرة بعيداً من كل ما قررته الأديان أو الأعراف والتقاليد واللغة للشعوب كافة.

وهذا هو المقصود بإعادة قراءة النص بعيداً عن الأصول المقرر في الفقه والاجتهاد ومثله يستهدفه القائلون بتاريخية النص بمعنى انتهاء معناه المباشر مع التغيرات التاريخية إلى مستوى يشبه ما حدث مع "الوصايا العشر" على سبيل المثال.

هنا يقف الشيخ القرضاوي في مقدمة العلماء والمفكرين والدعاة والناشطين في التصدي لهذه التراجعات والهزائم. وهذا معنى استمساكه بالأصول وعدم سماحه بلي عنق النص للخروج بفتوى، أو رأي تحت ضغوط الهيمنة العالمية آنفة الذكر، أو الحملات الداخلية علي ما يسمى "الجمود" و"الظلامية" و"التخلف" أو "الماضوية" وما شابه. وإنما وقف بقوة وبالطبع ليس وحيداً ولكن في المقدمة في التصدي لتلك الضغوط والحملات، وكان ذلك في مرحلة الحرب الباردة؛ حيث كانت الرياح العاصفة تهب ضد النص الإسلامي من المعسكرين الشرقي والغربي، ومن قبل الكثرة من التيارات العلمانية التي انتسبت إلى الدول المستقلة حديثاً والمنتمية إلى حركة عدم الانحياز أو إلى اليسار الجديد.

فمن يقرأ كتابات الشيخ القرضاوي في كل مراحل حياته يجده متماسكاً في منهجه وفي تعاطيه في قضايا الفتوى، فلا السجن أو التضييق أو التجاهل، أو العزلة، دفعه إلى الانغلاق والتطرف، ولا الحرية أو انفتاح الآفاق والشعبية، والمقبولية، والإغراءات دفعه أو يدفعه الآن إلى التفريط أو التميع والتضييع.

فمنهج الشيخ حافظ على الوسطية المعتدلة القوية، وليس الوسطية الضعيفة والسلبية أو المقتربة من تخوم التفريط. والدليل الأقوى هنا مواقفه وفتاواه الحاسمة في دعم

المقاومات والممانعات، ولا سيما المقاومة في فلسطين، ورفض التفريط في الحقوق والثوابت المتعلقة بقضية فلسطين، وكان لهذا كله ثمنه لأن مرحلة التسعينيات من القرن الماضي اتسمت بحملة شعواء لانتزاع الفتاوى التي تسوّغ الاعتراف بالكيان الصهيوني أو التطبيع، أو التنازلات عن أي جزء من أرض فلسطين. والكل يذكر كيف كانت الرياح تهب في تلك المرحلة في مصلحة انتزاع مثل تلك الفتاوى.

وتعزز هذا الموقف الشجاع الذي يعبر عن فقه مجدد وعن منهج فقهي وسطي معتدل في الفتاوى والمواقف التي تصدت لحروب العدوان الأمريكي في أفغانستان والعراق أو حروب العدوان الإسرائيلي الأمريكي في تموز ٢٠٠٦ ضد المقاومة الإسلامية التي يقودها حزب الله في لبنان.

هذا ووقف الشيخ ضد الاستبداد والفساد والحملات المعادية للإسلام حيثما وجد في أي دولة عربية أو إسلامية؛ ففتاواه في الحرية وحقوق الإنسان والعدل الاجتماعي تواصلت من مرحلة إلى أخرى حتى يومنا هذا؛ الأمر الذي شكل تعزيزاً للفقه المجدّد: الفقه الوسطي المعتدل القوي.

هذا النمط من الاعتدال الذي يوجبه الإسلام هو الذي يسد الأبواب أمام التطرف والمغالاة، سواء أكان باتجاه الإفراط أم التفريط. وليس ذلك النمط من الاعتدال الذي لا يتصدى للتحديات التي تواجه الأمة كالعدوان الخارجي والصهيوني والاحتلالات أو الاستبداد والفساد والتفريط في القضية الفلسطينية أو الخضوع للهيمنة الخارجية. وليس ذلك النمط من الاعتدال الذي يمسك زاوية واحدة من الإسلام المتكامل مثل الانفتاح على الآخر والتسامح، ولا يقف موقفاً مبدئياً فيما يفعله ذلك الآخر بأمرته أو بالمستضعفين في الأرض.

فالاعتدال في الإسلام هو الذي يأخذ به متكاملاً ومتماسكاً، وليس مجزؤاً. فإذا كان الانفتاح أو التسامح (الأصح السماحة) من مبادئ الإسلام المجمع عليها فإن الدفاع عن الأمة ضد العدوان والهيمنة والعمل على وحدة الأمة وعزتها وتحرير إرادتها هو من مبادئ الإسلام المجمع عليها. فما يجعل أخذ أحدها دون الآخر يشكل

تجزئياً يضعف الاعتدال الذي يدعو له الإسلام، إنه لم يخرج عليه إذا ما دخل المجزئ في حدود الإفراط أو التفريط.

-٢-

لعل من الإنجازات الفقهية الهامة للشيخ القرضاوي تطويره لأبعاد استخدام الزكاة؛ إذ اعتبر "المقاصد والمصالح" العامة تدخل في أوجه صرف الزكاة. فكتابته "فقه الزكاة"، و"دور الزكاة في علاج المشاكل الاقتصادية" يمثلان نموذجاً للتجديد الفقهي المطلوب لمواجهة قضايا العصر وتحدياته. فهنا يجتمع الاستمساك بأصول الفقه ومرجعية النص من جهة وبإنزال تلك الأصول والمرجعية على الحاجيات والضروريات المعاصرة من جهة أخرى. فقد وسع أخذ الزكاة في الأموال أخذاً بعين الاعتبار وصول الأموال إلى أرقام فلكية، وهذا لم يتناول النص من قبل لأن الأموال لم تكن موجودة كما هي في عصرنا الراهن. وفي هذا توسيع للزكاة بما يتعدى أخذها من المال النامي. ومن هنا لم يبالغ "أبو الأعلى المودودي" -رحمة الله عليه- حين وصف كتاب "فقه الزكاة" بأنه "كتاب هذا القرن" في الفقه الإسلامي.

-٣-

وفي كتابيه "أولويات الحركة الإسلامية" و"في فقه الأولويات" كرس نهجا في تناول قضايا تدخل عمليا في فقه الإستراتيجية والسياسة وإدارة الصراع إذا جاز التعبير؛ لأن المنهج العام في التعاطي والنص، أو في الدعوة أو التدريس هو تناول كل القضايا التي تتعلق بشرح النص أو القضايا التي تواجه المسلمين تناولاً شاملاً. ويكاد أحيانا يساوي بينهما جميعاً من حيث التركيز والنوعية والتوجيه. وذلك من دون ربطها بالأولويات التي تحددها التحديات الوقفية المعاصرة.

أما الشيخ القرضاوي في إثارته موضوع ترتيب تلك القضايا وفقاً لسلم من الأولويات لم يقصد التمييز تجريدياً بينهما؛ لأنها من هذه الزاوية هامة جميعاً بلا استثناء، ولكن التمييز في تحديد الأولويات ينبع من القراءة الدقيقة للواقع ولحاجات النهضة والصحو والمواجهات التي تخوضها الأمة، وهنا يصبح على العالم المجتهد أن يقرر أهمية تحديد الأولويات؛ ذلك لأن التعامل في القضايا المتعلقة

بالتغيير أو النهوض أو إدارة الصراع يختلف عن التعامل معها في قاعات الجامعات والكليات أو في زوايا التعليم والشرح لقضايا النص في المساجد. وإذا كان تحديد الأولويات مسألة متحركة وفقا لمعطيات كل حالة وحتى كل قطر من أقطار الديار الإسلامية، أو قل تبعا للزمان والمكان، وبصورة أدق لموازنين القوى وحراكها؛ فإن ما قام به الشيخ القرضاوي في هذا المضمار كان ترسيخ منهج مبدأ ضرورة تحديد الأولويات، لا سيما في التعامل مع سنن الكون والمجتمعات ومقتضيات التطبيق العملي. وهو ما تقوم به الإستراتيجية، كل إستراتيجية، وما يتفرع عنها من سياسات وإجراءات، فها هنا أيضا يكون الشيخ قد توسّع في أصول الفقه وهو يتعاطى مع الوقائع بهدف التغيير.

يعتبر الشيخ يوسف القرضاوي الشيخ محمد الغزالي أستاذه، علما بأنه تجاوزه من دون التقليل من أهمية الشيخ الغزالي رحمة الله عليه الذي بادر إلى ترشيد الصحوة الإسلامية التي عايش إرهاباتها الأولى، وكان من السباقين للماحين في التنبيه من خطر التطرف والتعامل الخاطئ مع الإسلام وأولويات الدعوة.

أما الشيخ القرضاوي فقد دفع هذا الترشيح إلى مستوى أعلى وأفق أرحب. ويرجع هذا بالطبع لمعاصرته المراحل التالية لما عاصره الشيخ محمد الغزالي في التعاطي مع بعض الظواهر التي صاحبت الصحوة الإسلامية، وإن لم تكن جزءا منها، كما نظر إليها الشيخ محمد الغزالي الذي نخاله أمسك سوطا ليجلدها جلدا لا يرحم؛ لأنه لا يستطيع أن يرى التطرف جزءا من صحوة تتسم بالاعتدال والوسطية والحكمة والسماحة؛ لأن الغلو والخشونة يحرقانها ويضعفانها؛ فالانضمام إلى الصحوة يجب أن يكون راشدا.

ولعل مراجعة مجموعة الكتب التي أصدرها الشيخ يوسف القرضاوي تعبر بدورها عن الإسهامات الفقهية الهامة التي جدد من خلالها في الفقه الإسلامي؛ فكتابته "صحوة الشباب الإسلامي ظاهرة صحية يجب ترشيدها لا مقاومتها" يفتح فيه ذراعيه للشباب الإسلامي الذي اختلت موازينه ليرشدتهم، وليس ليعاديهم ويغلق أبواب الحوار معهم، ولكنه يفعل ذلك بمبدئية بعيدا عن التوفيق والتلفيق معهم لاسترضائهم، وإنما ليحدد الموقف الفقهي الإسلامي الراشد الذي يجب أن يعودوا

إليه، ويحولوا ما يتسمون به من حيوية ونشاطية وغيره وإخلاص إلى الطريق الراشد؛ فهذا الموقف المبدئي الصارم يظهر في كتابه "الصحة الإسلامية بين الجحود والتطرف" أو كتابه "الصحة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفريق المذموم" أو كتابه "إشكالية معالم في الطريق" أو كتابه "ظاهرة الغلو في التكفير". فهذه الكتب لا تكشف عمق تعامل القرضاوي، وبدقة علمية، مع النص القرآني والسني أو اجتهادات الفقهاء فحسب، وإنما تكشف أيضا عن عمق تعاطيه مع القضايا المعاصرة العالمية والعربية والإسلامية؛ فعلى الرغم من أن عددا من العلماء والمفكرين يحاولون الربط بين ظواهر التطرف والغلو المعاصر من جهة، والخوارج من جهة أخرى؛ فإن الشيخ القرضاوي يرى أنه يواجه ظواهر معاصرة تقيم دعواها على قضايا راهنة، وهذه وتلك غير ما أقام الخوارج عليه دعوتهم من حيث القضايا التي حاولوا التدخل فيها، طبعاً مع بقاء صلة رحم ما من بعض الأوجه بين الماضي والحاضر.

وإذا كانت مناقشة مرجعية التطرف من زاويتي النص والفقہ لا بد منها فإن مناقشة قراءته للوضع العالمي والوضع الإسلامي والعربي وكيفية تقويمه مسألة لا تقل أهمية؛ لأن هناك عملية تفاعلية أو تبادلية أو تكاملية بين ما يلتقط من النص ويلتقط من جوانب محددة في الواقع العالمي أو المحلي. فالتطرف ليس مجرد تعاطٍ تجريدي مع النص؛ لأن مثل هذا التعاطي إذا لم يكن في ذهنه قضية يريد مواجهتها لا يقود إلى الغلو والتطرف؛ لأن النص متوازن متكامل. ولكن حين يلتقط من الواقع جوانب لها علاقة بما تفعله الصهيونية في فلسطين أو ما تفعله الدول الكبرى في بلادنا العربية والإسلامية أو التقاط جوانب لها علاقة بالاستبداد أو الفساد أو الانحلال الأخلاقي أو التعاطي مع مرجعيات مناقضة للمرجعية الإسلامية، أو تهجمات على الإسلام، ثم يذهبون به إلى النص ليختاروا الآيات التي تدعم قراءتهم لذلك الواقع أو ما التقطوه منه، وهي عملية محكمة بالتجزئية أو الانتقائية أي عدم أخذ النص بتكامله وتوازنه وتماسكه؛ فالخطأ هنا خطأ، سواء في قراءة الواقع من النص وهذا ما صححه الشيخ القرضاوي على مستويين:

مستوى النص والفقه، ومستوى قراءة الواقع المعاصر قراءة معمقة متوازنة غير انتقائية وتجزئية كذلك.

وفي هذا الصدد تبقى نقطة؛ وهي أن الشيخ القرضاوي قد تميز في تناوله لظاهرة الإفراط أو التطرف والغلو مركزا أيضا في نقد الوجه الآخر للعملة نفسها، وهي ظاهرة التفريط والتميع. وهذه سمتها الانتقائية من النص والواقع في آن واحد وإن قدمت نفسها بأنها مع الاعتدال والوسطية فمبالغة أعداء العرب والمسلمين سواء أكان بالموقف السلبي أو الصامت إزاء ما يرتكب من عدوان وجرائم ومظالم، أم كان بالموقف "الإيجابي" بتحميل شعوبنا مسئولية العدوان علينا، أو ما يرتكب من مظالم بحقنا.. فالتفريط إذن يتغذى من الإفراط؛ فهو يغذيه بالقدر نفسه حين يتخلى عن مواجهة المعتدين والظالمين والفاستدين، أو حين يواليهم أو يتقرب منهم بشكل أو بآخر أو يفرط بثوابت وحقوق لا سيما في قضية فلسطين.

فللشيخ القرضاوي هنا باع طويل في نقد التفريط بما لا يقلل من قوة موقفه في نقد الإفراط. ومن ثم دعوة الطرفين إلى طريق الرشاد، وهو طريق الاعتدال الإسلامي القوي المتوازن.

وإذا كان للشيخ يوسف القرضاوي جولات وصولات في الرد على ما يطلقه من شبهات ضد الإسلام أو من دعاوى منسلخة عن الأمة، وذلك ما نقرؤه في كتاب "الإسلام والعلمانية وجهها لوجه" فإنه أيضا قام بدور قيادي في توجيه مختلف التيارات الفاعلة في الأمة لتتفق على كلمة سواء، وتوحيد صفوفها لمواجهة التحديات المشتركة التي تدهم الأمة. وهنا يذكر له إسهامه الكبير في تأسيس المؤتمر القومي الإسلامي عام ١٩٩٤م، وكانت البداية ندوة "الحوار القومي الديني" في ١٩٨٩م التي رعاها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة، وقد تألفت لجنة تحضيرية من الشيخ ومن الأساتذة: د.محمد عمارة، ود.محمد سليم العوا، والأستاذ فهمي هويدي، وأعد الورقة د. محمد سليم العوا.

وهنا أيضا قدم الشيخ نموذجا في الاستمساك بأصول المرجعية الإسلامية والانفتاح على كل القوى التي يمكن أن تساهم في الدفاع عن الأمة ونهضتها؛ فالاختلاف في الدين أو العلمانية أو اعتماد المرجعية القومية لا يشكل عوائق دون التعاون على

الخير من وجهة نظر الشيخ القرضاوي وإنجازاته العمومية والباقية؛ لتفعل فعلها الإيجابي لعشرات السنين القادمة. ولشدها تردد في تلك المناسبات قول الزعيم المصري الراحل مكرم عبيد: "أنا نصراني ديانة، مسلم ثقافة وحضارة"، ويدخل ضمن هذا الإطار إسهامه في مجال التقريب بين السنة والشيعية، وفي الحوارات ذات الطابع الحضاري والثقافي والديني على مستوى عالمي.

أما في كتابه "الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة" (١٩٩٤م، ١٤١٤هـ) فقد طرح موضوعاً ملهماً حول العلاقة بين العروبة والإسلام، قائلاً: "لا غنى للعروبة عن الإسلام، ولا معنى للإسلام بدون العروبة"، ويضيف: "ولهذا كانت العروبة وثيقة الصلة بالإسلام، كما أن الإسلام موصول بالرحم بالعروبة". هذا الطرح لهذه العلاقة التي طالما أثرت حولها الخلافات يشكل قفزة في الفكر الإسلامي المعاصر كما في الفكر العروبي أو القومي العربي.

-٦-

وبعد.. فإن ما تقدم لا يشكل تغطية لكل ما قدمه الشيخ القرضاوي من إسهامات فقهية وفكرية؛ لأن كتبه تجاوزات المائة والأربعين، ولأنه كان لا يترك موضوعاً تحت النقاش إلا وأسهم فيه. وهنا يجب أن نضيف إسهاماته في فقه المقاصد، مستكملاً عمل الشاطبي وابن عاشور والإمام حسن البناء، وبهذا توسع الفقه من فقه الجزئيات والمفردات إلى المقاصد ليدخل في فقه المجتمع وفقه السنة؛ في محاولة للكشف عن القوانين الكلية والاجتماعية التي أسس الخالق سبحانه وتعالى عليها الكون والمجتمعات الإنسانية، ومن هنا عالج من زاوية النظر الفقهية قضايا الفقر والتخلف والظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي والتغريب والتبعية والتخاذل أمام إسرائيل، وقضايا التجزئة والتفرق والتمزق والتحلل والتسيب، وما يقابل كل منها؛ في محاولة للعلاج؛ فعلى سبيل المثال التخلف يعالج بالتقدم والنماء وإزالة المعوقات. والظلم الاجتماعي يعالج بالعدالة الاجتماعية وهكذا.

ومن إضافاته في التوسع بالفقه إضافته في المقاصد "العرض" ويقصد الكرامة والسمعة. ولعل كتابه "السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها" من أهم ما يراجع في هذا المجال.

وأخيرا.. لا ينقذ هذه العجالة من تقصير، ويوفي فقه القرضاوي حقه إلا جماع
الإسهامات التي سيتناولها هذا الملتقى، مضافا إليها ما سبق أن جمع في الكتاب
الضخم الذي أصدرته كلية الشريعة في جامعة قطر.